الاستراتيجيات الحديثة فى إدارة الأزمات
وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة
فى ضوء رؤية مصر٢٠٣٠*

إسلام صلاح عبد السلام مطاوع

مقدمة

إن العالم العربى والدولى يعيش فى عالم من الأزمات، عالم الكيانات والصراعات الكبرى والمصالح المتعارضة، عالم لا مكان فيه لدولة صغيرة، فنحن نعيش فى عالم ذى اتساع حضارى تزداد مصالحه يوم بعد يوم وتتعارض، ومع تفاعلات القوى والكيانات المحلية والدولية بل وصراعها الخفى والعلنى وتربص بعضها بالآخر ورغبة البعض فى حيازة القوة بأشكالها المادية وغير المادية وما يتطلبه ذلك من حرمان الآخرين من الوصول إلى ذات المستوى من القوة، كل ذلك وغيره يكون دافعًا دائمًا لنشوء الأزمات.

فنجاح أى مؤسسة يقاس بقدرتها على مواكبة التطورات والوقوف على الأزمات، الأمر الذى يتطلب منها التكيف مع التغيرات البيئية السريعة ورصد ما يحصل من تغيرات فى البيئة والتى غالبًا ما تتسم بالتعقيد، الأمر الذى يساعدها على التكيف مع هذه البيئة ويصبح موضوع طريقة التعامل مع الأزمات (إدارة الأزمات) مهمًا عندما تعرف أنه أمر حتمى ولابد منه.

من هنا أصبحت إدارة الأزمات ضرورة ملحة خاصة فى الدول النامية، لأنها الدول التى تعانى بشكل أكبر عند حدوث الأزمة نتيجة لعدم استيعاب صانعى القرار للإنذارات المبكرة لحدوث الأزمة، وعدم تدريبهم وتأهيلهم للتصرف السريع أثناء حدوث الأزمة وبعدها، فإدارة الأزمات سلوكاً ومنهاجاً يحمل فى طياته ملامح كيفية التعامل مع تلك القوى الحاكمة التى تصنع الأزمات وتتعامل بها ومعها لفرض سطوتها من أجل السيطرة على العالم، لتحقيق التنمية المستدامة والتى هى وليدة المجتمع وجزء مهم منه، فهى الشكل المعقد من الإجراءات

---

* رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، من كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة الفيوم، ٢٠٢٢.

والعمليات المتتالية التى يقوم بها الإنسان فى مجتمعه من خلال عمل تغيير مقصود وموجه بهدف إشباع حاجاته، فلقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة، هذا المفهوم الجديد يعتبر بأن إشباع حاجات الحاضر والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يمكن أن يكون على حساب قدرة الأجيال القادمة فى تلبية احتياجاتها المادية والروحية وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل زيادتها، كما يدعو إلى تحقيق التوافق والانسجام بين عناصر ثلاثة (الاقتصاد، المجتمع، والبيئة) للارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معًا، أى تحقيق النمو الاقتصادى وتلبية متطلبات أفراد المجتمع، وضمان السلامة البيئية، مع المحافظة فى الوقت نفسه على حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعلى التمتع ببيئة نظيفة.

لأجل ذلك أصبحت التنمية المستدامة مطلباً عالمياً ينادى به الجميع نظراً لتدهور الظروف البيئية فى أجزاء كثيرة من العالم، وبعد ما شهد العالم فى الآونة الأخيرة عديداً من الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتى أصبحت لا تهدد فقط استمرارية وتقدم الإنسان ورفاهيته، بل أيضاً وجوده وحياته على هذا الكوكب، فالكثير من رجال الاقتصاد والسياسة والفكر يعتقدون الآن أن التنمية المستدامة هى الأداة الناجحة لعلاج هذه الاختلالات، ولتجنيب العالم الانعكاسات السلبية التى ترتبت على تطبيق النموذج التنموى التقليدى خلال العقود الماضية، ويرون أنه من الواجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بدور فاعل فى تحقيق التنمية المستدامة، ولقد اهتمت الأقطار العربية هى الأخرى بالتنمية المستدامة وأضفت عليها طابعاً إسلامياً ليصبح مفهوم التنمية المستدامة أكثر شمولاً من المفاهيم السابقة، فهناك من يعتبرها قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل، والبعض الآخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تفكر فى مستقبل الأجيال القادمة.

من أجل ذلك يجب علينا أن نمتلك استراتيجيات واضحة المعالم تساعدنا على إدارة الأزمات المختلفة التى تحدث بفعالية وكفاءة فى ضوء المعرفة والوعى والإمكانات المتوفرة والمهارات وأنماط الإدارة السائدة، ومن ضمن هذه الاستراتيجيات استراتيجية الوقاية من الأزمات والكوارث وتسمى باستراتيجية الاستعداد والتهيؤ لمواجهة الأزمات والكوارث وتركز على أمرين هما: الأول، تحليل النقاط الحرجة، بمعنى تشخيص وتحديد احتمالية وقوع الأزمات والكوارث

من خلال كشف الأسباب التى تؤدى إلى وقوعهما، والثانى، نظم التحذير والإنذار المبكر، وذلك لأن تطور الأزمات وتصاعدها أكبر من أى وقت مضى بسبب الترابط العالمى بين المنظمات، ونتيجة لذلك أصبح التحضير للأزمات قضية متزايدة الأهمية حيث يسعى القادة إلى منع الأزمات أو التعامل معها بفاعلية، حيث يجب أن يكون لدى كل منظمة أو مؤسسة الإجراءات وخطط العمل الموضوعة لمنع الأزمات وإدارة الأزمات ، سواء كانت الأزمات أو الأحداث اقتصادية أو سياسية أو هيكلية أو بيئية.

مشكلة الدراسة

انطلاقًا من القضايا المثارة– السابق الإشارة إليها– حول دور إدارة الأزمات فى تحقيق أهداف البعد الاجتماعى للتنمية المستدامة، انطلقت مشكلة الدراسة فى محاولة للبحث عن المعوقات والأزمات التى تحول دون تحقيق أهداف البعد الاجتماعى للتنمية المستدامة والاستخدام الأمثل للاستراتيجيات الحديثة فى إدارة الأزمات لمواجهة تلك المعوقات والأزمات المحتملة كى تتحقق أهداف البعد الاجتماعى للتنمية المستدامة ومن ثم تتحقق لمصر رؤيتها ٢٠٣٠م، فتصبح دولة قائمة على العدالة والاندماج الاجتماعى والمشاركة فى ضوء سيادة القانون، توفر آليات الحماية من مخاطر الحياة، يتمتع مواطنيها بحياة صحية سليمة وآمنة، تتيح التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية، يسودها منظومة قيم ثقافية إيجابية تحترم التنوع والاختلاف وعدم التمييز، وتكون دولة قادرة على استثمار عبقرية المكان والإنسان، ما ينتج عنه تحقيق أهداف التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين.

ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة فى التعرف على الاستراتيجيات الحديثة فى إدارة الأزمات والدور المنوطة به كى تسهم فى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

أهداف الدراسة

انطلقت الدراسة من هدف رئيسى يتمثل فى التعرف على الاستراتيجيات الحديثة فى إدارة الأزمات وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية:

١- التعرف على دور استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

٢- التعرف على دور استراتيجية الوقاية من الأزمات فى توفير حياة صحية سليمة.

٣- التعرف على دور استراتيجية الوقاية من الأزمات فى إتاحة التعليم الجيد وتطويره.

٤- التعرف على دور استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحسين المنظومة الثقافية.

تساؤلات الدراسة

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسى يتمثل فى ما الاستراتيجيات الحديثة فى إدارة الأزمات؟ وكيف تسهم فى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسى عدة تساؤلات فرعية أخرى:

١- **إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحقيق العدالة الاجتماعية**؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات:

- كيف أسهمت استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحقيق البعد المؤسسى للعدالة الاجتماعية؟
- إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحقيق البعد البشرى للعدالة الاجتماعية؟
- كيف أسهمت استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحقيق البعد الاقتصادى للعدالة الاجتماعية؟

٢- **إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى توفير حياة صحية سليمة**؟

ويتفرع من هذ التساؤل عدة تساؤلات:

- إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى حوكمة قطاع الصحة؟
- كيف أسهمت استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحقيق العدالة الصحية بين المواطنين؟

- إلى أى مدى أسهمت استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين من خلال المبادرات الرئاسية؟
- كيف أسهمت استراتيجية الاستعداد للتهيؤ والمعايشة الفعلية فى مواجهة أزمة كورونا فى مصر؟
- إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية؟

٣- **إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى إتاحة التعليم الجيد وتطويره**؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات:

- كيف أسهمت استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحسين جودة التعليم؟
- إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى إتاحة التعليم للجميع دون تمييز؟
- كيف أسهمت استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم؟

٤- **إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى تحسين المنظومة الثقافية**؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات:

- إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى دعم الصناعات الثقافية؟
- كيف أسهمت استراتيجية الوقاية من الأزمات فى رفع كفاءة المؤسسات الثقافية والعاملين بالمنظومة الثقافية؟
- إلى أى مدى تسهم استراتيجية الوقاية من الأزمات فى حماية وتعزيز التراث بكل أنواعه؟

مجالات الدراسة

تُعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلة التى استهدفت وصف وتحليل التحديات التى تحول دون تحقيق البعد الاجتماعى للتنمية الستدامة، مع توضيح طرق المواجهة، وتحليل هذه البيانات وتفسيرها، واستخلاص النتائج منها فى إطار تساؤلات وأهداف الدراسة، حيث استخدم الباحث لإتمام منظومة بحثه منهج "المسح الاجتماعى بالعينة" على عينة من الخبراء فى مجال العدالة الاجتماعية، التعليم، الصحة، الثقافة، بتطبيق استمارة استبيان على هؤلاء الخبراء، وقد بلغ عدد الخبراء (١٦٩) خبيرًا، مقسمًا كالتالى: (٤٠) خبيرًا فى مجال العدالة الاجتماعية،

(٣٦) خبيرًا فى مجال الصحة، (٤٤) خبيرًا فى مجال التعليم، (٤٩) خبيرًا فى مجال الثقافة، بهدف أخذ آراء عينة الدراسة حول مدى تأثير استخدام استراتيجية الوقاية من الأزمات على مواجهة التحديات التى تحول دون تحقيق البعد الاجتماعى للتنمية المستدامة، حيث تم تطبيق كل محور على مجموعة من الخبراء التى تنتمى للمؤسسات التى تختص بذلك المحور، حيث تم تطبيق محور (إدارة الأزمات والعدالة الاجتماعية) على وزارة التضامن الاجتماعي، مديرية التضامن الاجتماعى بالفيوم، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أساتذة متخصصين من كليات الخدمة الاجتماعية بالجامعات المصرية، وتطبيق محور (إدارة الأزمات والصحة) على وزارة الصحة والسكان، مديرية الصحة والسكان بالفيوم، أساتذة متخصصين من الجامعات المصرية بكليات الطب الصيدلة، التمريض، وتطبيق محور (إدارة الأزمات والتعليم) على وزارة التعليم العالى والبحث العلمي، مديرية التربية والتعليم بالفيوم، أساتذة متخصصين من الجامعات المصرية بكليات التربية والآداب، وتطبيق محور(إدارة الأزمات والثقافة) على الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة، قصر ثقافة الفيوم، ، وزارة السياحة والآثار، قطاع المتاحف المصرية بوزارة السياحة والآثار، أساتذة متخصصين من الجامعات المصرية بكليات الآثار والآداب قسم التاريخ، بالإضافة إلى المعهد القومى للحوكمة والتنمية المستدامة، معهد التخطيط القومى.

أهم نتائج الدراسة

- إتاحة وتوفير فرص حقيقية متكافئة فى التعليم والتوظيف يتم الإعلان عنها للجميع دون تمييز فى إطار من الشفافية والمصداقية والاختيار بين المتقدمين طبقاً لمعايير الكفاءة والقدرة على الإبداع والالتزام بصون الحقوق والحريات وتعزيز احترامها وترسيخ مبادئ المواطنة والعدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات دون أى تمييز، وجعل تكافؤ الفرص أساساً لبناء المجتمع وكذلك الحق فى السلامة الجسدية والحرية الشخصية والممارسة السياسية وحرية التعبير وإعلاء قيم الحرية والكرامة والعدالة الإنسانية والاجتماعية، كل ذلك يسهم بشكل فعال وإيجابى فى إيجاد مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة فى الحقوق والفرص.
- ضرورة توفير جهاز إدارى كفء وفعال لإدارة موارد الدولة، يطبق استراتيجية التوزيع العادل بين فئات المجتمع، من خلال تنفيذ حزمة من البرامج التدريبية التى تؤهل العاملين

المرشحين لتولى مناصب قيادية، وإنشاء جهاز إدارى كفء وفعال ومحوكم يحسن إدارة موارد الدولة ويعلى من رضاء المواطنين، تشمل تلك البرامج تدريبات حول مبادئ الوظيفة العامة والتعريف بالقانون المنظم لعمل الموظف وحقوق وواجبات المواطن وبرامج تدريبية تساعد فى بناء وتكامل قواعد البيانات والمعلومات وتحسين الخدمات العامة، ما يلزم معه تحقيق العدالة والشفافية وإرساء مبدأ تكافؤ الفرص فى التوظيف والتدريب والترقى واستقطاب أفضل العناصر للعمل بالجهاز الإدارى للدولة وضمان شغل الكفاءات مواقع القيادة، الأمر الذى يقضى معه تطبيق حقيقى لاستراتيجية التوزيع العادل بين فئات المجتمع والارتقاء بجودة حياة المواطن المصرى.

- تعيش المرأة عصرًا ذهبيًا، حيث يظهر اهتمام القيادة السياسية بتمكين المرأة فى شتى المجالات اقتصادياً وسياسيًا واجتماعيًا وتعزيز قدراتها وتمكينها لتولى المناصب القيادية والمشاركة بفاعلية لتنفيذ رؤية مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ومنها الهدف الخامس الذى يدعو للمساواة بين الجنسين.
- تبنى فكرة ثقافة الشراكة والاندماج المجتمعى باعتبارها أحد المؤشرات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال التفاعل بين شركاء التنمية الثلاثة (الدولة متمثلة فى الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدنى).
- تطبيق استراتيجية الوقاية من الأزمات بحيث تسهم بشكل فعال فى تحسين كفاءة إدارة موارد قطاع الصحة، من خلال تحقيق التعدد والتنسيق فى علاقة القطاع الصحى بالقطاعات الأخرى فى المجتمع، توفير معلومات كافية وبيانات دقيقة مناسبة لمتخذى القرار حول الأزمات المتوقعة وكيفية إداراتها والتعامل معها ومنع حدوثها، تقوية منظومة التأمين الصحى وتوافقها مع احتياجات المواطنين، توفير نظام الإحالة الصحية من مستوى خدمة إلى المستوى الأعلى منه مما يؤدى لتخفيف الضغط على مقدمى الخدمات المركزية، توفير التمويل اللازم للقطاع الصحى مما يزيد من جودة وإتاحة البرامج والخدمات الصحية ورفع كفاءة وفاعلية العاملين بالقطاع الصحي، رفع جودة البنية التحتية التكنولوجية والمعلوماتية التى توفر البيانات، تحديث المنظومة التشريعية المنظمة للموارد البشرية لرفع عوامل الجذب الوظيفى والحفاظ على الكفاءات من السفر للخارج، تعديل نظام التكليف الذى يلزم خريجى

كليات الطب على العمل بالقطاع الحكومي، توفير آلية لتداول الأدوية ووصفها وصرفها بالمستشفيات لنشر ثقافة الاستخدام الرشيد للأدوية حفاظاً على صحة المواطنين.

- لكى يتم تحسين كفاءة إدارة موارد قطاع الصحة فى إطار من الشفافية والمساءلة والتى تعُد أكبر التحديات التى تواجه القطاع الصحى من وجهة نظر عينة الدراسة لابد من تطبيق الحوكمة الرشيدة أو الصالحة والتى تتألف من عدة عناصر أهمها الشفافية وسيادة القانون والمساءلة والمشاركة ومكافحة الفساد.
- تقوم كوحدة التدريب بالمدارس والجامعات بدور بارز فى محو الأمية الرقمية للمعلمين والمتعلمين وتزويدهم بسبل المعرفة لتيسير العملية التعليمية وزيادة تنافسيتها، وكذلك رفع كفاءة وفعالية التدريبات الشاملة والمخططة المتاحة للمعلمين.
- أهمية تدريس الهوية الوطنية وقيم الانتماء للوطن وتوعية الأجيال الصاعدة بخطورة الدور الذى تقوم به الوسائل التكنولوجية الحديثة باعتبارها سلاحًا ذا حدين، وكذلك غرس الإحساس بالواجب الوطنى والأخلاقى والاجتماعى تجاه بلدنا الحبيب من خلال التنشئة الاجتماعية فى المؤسسات الأسرية والتعليمية.
- تُعد مشكلة التسرب من التعليم من المشكلات الرئيسية التى تعيق سير العملية التربوية فى كثير من دول العالم خاصة فى بلدان العالم الثالث بجانب الآثار السلبية الناتجة عنها على كل من الطفل المتسرب من التعليم والمجتمع، فالمتسرب من التعليم يتحول إلى مواطن تغلب عليه الأمية ويصبح عضوًا غير منتج فى بيئته ومجتمعه مما يقلل من طموحه ويضعف من مستوى مشاركته فى بناء المجتمع ودفع عجلة التنمية.
- أهمية إنشاء متاحف مرئية باستخدام التكنولوجيا الحديثة ومعارض مستديمة فى قطاعى الآثار والسياحة وعمل متاحف مفتوحة أمام الجمهور، وذلك لإحياء التراث والعمل على استمرار وجوده والترويج له محليًا وعالميًا، متابعة الحرف التراثية التى مازالت مستمرة وتنميتها وزيادة أعداد العاملين بها ورعايتهم اجتماعيًا واقتصاديًا وتنمية مهاراتهم وتسويق منتجاتهم محليًا وعالميًا يُعد أفضل الحلول التى يجب أن يتم الاعتماد عليها لمواجهة التحديات الأساسية التى تواجه دعم الصناعات الثقافية.
- أهمية النهوض بالعاملين بالمؤسسات الثقافية علميًا وماديًا وإتاحة الفرص للتواصل مع الهيئات التراثية العالمية لاكتساب المهارات وتنمية القدرات بما يعود بالنفع على تنمية

وتطوير المؤسسات الثقافية المصرية، فالتدريب يعتبر من أهم الوسائل التى يستخدمها القائمون على إدارة المؤسسات لتحسين أداء العاملين بالمؤسسة وتنمية مهاراتهم ورفع كفاءتهم.

التوصيات

١- اتخاذ قرارات وتفعيل سياسات وإجراءات من شأنها استيعاب ومواجهة التحديات التى تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، ومن خلال ممارسات فعلية ملموسة على أرض الواقع بمشاركة كل فئات الشعب وخاصة الشباب.

٢- مواكبة التغيرات التى تطرأ على قطاعات البعد الاجتماعى للتنمية المستدامة (العدالة الاجتماعية، التعليم، الصحة، الثقافة)، بجانب تطوير تلك القطاعات.

٣- تفعيل دور القطاع الخاص ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدنى فى المشاركة فى عملية التطوير والتحديث على مستوى القطاعات المختلفة فى الدولة.

٤- تنمية قدرات ورفع مهارات العاملين بتلك القطاعات ومواكبتهم لكل ما هو جديد فى مجالهم، من خلال الدورات والمؤتمرات التثقيفية والأنشطة التطبيقية.

٥- تطبيق الاستراتيجيات الحديثة فى إدارة الأزمات لما لها من دور فعال وإيجابى فى الوقاية من الأزمات ومواجهتها والتقليل من آثارها فى حالة وقوعها.